مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 52 (خريف 2002)، ص 43

الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية
التأثيرات والإشكاليات

ماجد كيالي*

من الصعب دراسة انتفاضة الأقصى، التي اندلعت في 28 أيلول/سبتمبر 2000، بصفتها انتفاضة تقليدية، شعبية ومدنية. فهي، منذ بدايتها، تحولت إلى شكل المقاومة المسلحة الذي طغى، رويداً رويداً، على مجمل فعالياتها الشعبية – المدنية.

والمشكلة أن هذا التحول لم يكن خياراً استراتيجياً مدروساً ومتفقاً عليه، كما لم يكن خياراً سهلاً، نظراً إلى تكلفته المرتفعة بالنسبة إلى الفلسطينيين. ويمكن القول أيضاً إن هذا التحول، بالمستوى الذي جاء عليه، شكّل مفاجأة للكثير من الأطراف، وحتى للفلسطينيين أنفسهم، وخصوصاً بعد أن ساد اعتقاد فحواه أنهم ساروا في طريق المفاوضات وتخلوا نهائياً عن طريق العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم. ويمكن تفسير هذا التحول بعدة أسباب، أهمها:

أولاً: اقتناع الفلسطينيين، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، بأن طريق المفاوضات وحده لم يقدم لهم شيئاً بسبب سياسة المماطلة والتعنت الإسرائيلية، الأمر الذي دفعهم إلى انتهاج طريق المزاوجة بين الانتفاضة والمقاومة من جهة، وبين المفاوضة من جهة أُخرى، لرفع تكلفة الوجود الاحتلالي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وللضغط على إسرائيل لتنفيذ الاستحقاقات المطلوبة منها في عملية التسوية.

ثانياً: زعزعة أمن المستعمرات وتقويض أمن المستوطنين في الأراضي المحتلة، بعد أن ثبت بالتجربة أن إسرائيل تستغل مسار التسوية لتعزيز النشاط الاستيطاني في هذه الأراضي، الذي ازداد بنسبة الضعف خلال عقد التسعينات وفي مناخات عملية التسوية ذاتها.

ثالثاً: كان من المتعذر على الفلسطينيين، لأسباب موضوعية، الاقتصار في مواجهاتهم مع الاحتلال على وسائل الانتفاضة الأولى، المتمثلة بأشكال المقاومة الشعبية المدنية، بسبب خروج جيش الاحتلال من التجمعات والمدن الفلسطينية،

(*) كاتب فلسطيني مقيم بدمشق.

وأيضاً بسبب وجود الكيان والسلطة الفلسطينيين، وهذا ما جعل الصراع، بمعنى ما، كأنه بين كيانين. إذ إن أجهزة السلطة الأمنية وفصائل المقاومة وجدت نفسها منخرطة، وبمستويات متعددة، لا في الدفاع عن المدن الفلسطينية ضد الهجمات الإسرائيلية المدمرة فقط، بل أيضاً في عمليات المقاومة ضد المستوطنين وضد مواقع الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

رابعاً: دخول حركة "فتح" بقوة على خط المقاومة المسلحة، عبر أجنحتها العسكرية المتعددة، وخصوصاً "كتائب الأقصى" و"كتائب العودة"، سعياً منها لترميم مكانتها وتعزيز صدقيتها في الشارع الفلسطيني، بعد أن ضعفت نتيجة ممارسات السلطة الفلسطينية وانسداد أفق التسوية، وذلك في مقابل تنامي نفوذ حركة حماس.

خامساً: منذ البداية شكّلت المقاومة ردة فعل طبيعية على انتهاج إسرائيل سياسة الإرهاب والتدمير والتقتيل، التي اتبعتها لوأد الانتفاضة، إذ سعت المنظمات الفلسطينية، وخصوصاً حركة "فتح"، لإيجاد نوع من معادل للجبروت الإسرائيلي لإقناع الحكومة الإسرائيلية بأن ثمة ثمناً لسياستها الوحشية هذه، في حين رأت الحركات المعارضة (حماس تحديداً) في هذا التحول فرصة لتعزيز موقفها السياسي المناهض للتسوية وإثبات ذاتها في مواجهة السلطة.

ويؤكد ذلك واقع استشهاد 131 فلسطينياً في الشهر الأول للانتفاضة، و116 في الشهر الثاني (بحسب المصادر الفلسطينية)؛[1] وواقع أن أول عملية استشهادية نفذتها حماس كانت في مطلع آذار/مارس 2002،[2] أي بعد خمسة أشهر من اندلاع الانتفاضة؛ وواقع أن التصعيد في عمليات المقاومة كان يحدث بصورة خاصة بعد عمليات الاغتيال والمجازر التي تنفذها إسرائيل ضد الفلسطينيين وضد قادتهم.

ومثلاً، خلال الفترة 14/1 – 14/3/2002، استشهد برصاص الجيش الإسرائيلي نحو 300 فلسطيني، منهم 200 في النصف الأول من آذار/مارس (50 منهم يوم 8 آذار/مارس). لكن هذه الفترة ذاتها شهدت، أيضاً، تصعيداً كبيراً في عمليات المقاومة إذ قتل 130 إسرائيلياً في آذار/مارس 2002.

وفي الإجمال، فقد استشهد في العام الأول للانتفاضة 702 من الفلسطينيين، وفي حصيلة عامين استشهد نحو 1900،[3] وأصيب نحو 45,000 بجروح متعددة؛ ولهذا بدت الخسائر البشرية باهظة جداً قياساً بالانتفاضة الأولى التي استمرت ستة أعوام (1987 – 1993)، والتي استشهد خلالها نحو 1605 من الفلسطينيين.[4]

المقاومة المسلحة

حصيلة عامين

بمناسبة مرور عام على اندلاع الانتفاضة أجمل رئيس هيئة الأركان العامة الإسرائيلية، الجنرال شاؤول موفاز، عمليات الفلسطينيين بقوله: "نفذ الفلسطينيون نحو 8000 عملية ضد إسرائيل، منها 84 عملية في الجبهة الداخلية، داخل الخط الأخضر."[5]

وقد شهد العام الأول للانتفاضة مقتل نحو 164 إسرائيلياً،[6] بمعدل 14 إسرائيلياً تقريباً في الشهر الواحد، منهم نحو 59 قتلوا نتيجة 9 عمليات استشهادية (من مجموع 12 عملية). أمّا في الأشهر العشرة من العام الثاني للانتفاضة فقد لقي 440 إسرائيلياً مصرعهم نتيجة عمليات المقاومة،[7] بمعدل 44 إسرائيلياً في الشهر؛ وهو ما يعني أن نشاط المقاومة ازداد في هذه الفترة عدة أضعاف، إذ سقط 130 إسرائيلياً خلال آذار/مارس 2002 وحده، و175 إسرائيلياً خلال فترة نيسان/أبريل – تموز/يوليو، أي بعد عملية "السور الواقي"، وفي خضم هجمة "الطريق الحازم"، الأمر الذي يدل على فشل إسرائيل في سعيها لوأد المقاومة.

وفي الإجمال، بلغت حصيلة الخسائر البشرية الإسرائيلية خلال 23 شهراً من الانتفاضة/المقاومة، أي حتى 31 آب/أغسطس 2002، 610 قتلى، بمعدل نحو 26 شخصاً في الشهر الواحد، منهم 183 جندياً. وقد نتج من العمليات الاستشهادية وحدها مصرع 250 إسرائيلياً فقط (منهم 23 جندياً)، من مجموع القتلى الإسرائيليين. أمّا عدد الجرحى من الإسرائيليين فقد بلغ خلال الفترة نفسها 4498 إسرائيلياً (راجع الجدول المرفق). وبحسب صحيفة "معاريف"، فإنه منذ 29 أيلول/سبتمبر 2000 حتى 30 تموز/يوليو 2002 (قبل عمليتي الجامعة العبرية وصفد) قتل 583 شخصاً: 220 منهم (38٪) داخل الخط الأخضر، و204 منهم (35٪) في الضفة الغربية، و106 منهم (18٪) في القدس، و53 منهم (9٪) في قطاع غزة.[8]

ويرصد نداف شرغاي في مقال له حجم الخسائر الإسرائيلية بقوله: "خلال السنتين الأخيرتين قتل 619 شخصاً، منهم 133 من سكان المستوطنات، أي 21,5٪، و40,5٪ قتلوا نتيجة تفجير انتحاري.. وشخص واحد فقط قتل جراء إطلاق نار من قذيفة راجمة على الرغم من أن الفلسطينيين أطلقوا أكثر من ألف قذيفة كهذه.. هناك 14,267 عملية جرت خلال الأشهر الثلاثة والعشرين الأخيرة، أغلبيتها الساحقة (96٪) في مناطق الضفة والقطاع، وعمليات الجبهة الداخلية (4٪) فقط."[9]

وقد بلغت النسبة بين عدد الشهداء من الفلسطينيين وعدد القتلى من الإسرائيليين في العام الأول للانتفاضة 1: 4، في حين بلغت النسبة في العام الثاني للانتفاضة 1:

3، وهو ما يعني، أولاً، أن الفلسطينيين قلصوا النسبة بينهم وبين الإسرائيليين، وثانياً أن عدد القتلى من الإسرائيليين تضاعف عدة مرات في العام الثاني للانتفاضة، ولا سيما بعد انهيار إعلان وقف إطلاق النار في منتصف كانون الثاني/يناير 2002 (بعد عملية اغتيال رائد الكرمي القائد في كتائب شهداء الأقصى)، الذي كان أعلنه الرئيس عرفات والفصائل الفلسطينية في منتصف الشهر الأخير من سنة 2001، إذ بلغ عدد القتلى من الإسرائيليين خلال الفترة من 14 كانون الثاني/يناير حتى نهاية آذار/مارس 2002 نحو 180 إسرائيلياً، أي أكثر من عددهم في العام الأول للانتفاضة، منهم 130 لقوا مصرعهم في آذار/مارس وحده.

بصورة عامة، دفعت إسرائيل ثمناً بشرياً فادحاً، وخصوصاً إذا علمنا أن عدد الإسرائيليين الذين لقوا مصرعهم خلال الانتفاضة الأولى (1987 – 1993)، أي خلال ست سنوات، بلغ 383،[10] بمعدل سنوي قدره 64 إسرائيلياً، وأن عدد من سقط من الإسرائيليين برصاص المقاومة الوطنية والإسلامية في الجنوب اللبناني وبقاعه الغربي بلغ خلال 18 عاماً 800 جندي وضابط،[11] بمعدل سنوي قدره 45 إسرائيلياً، في حين أن معدل القتلى من الإسرائيليين نتيجة عمليات المقاومة خلال انتفاضة الأقصى زاد على 300 إسرائيلي في العام الواحد؛ إلى درجة بات شارون يعيَّر معها بأنه رئيس الحكومة الذي قُتل في عهده أكبر عدد من الإسرائيليين.

"فتح" وإشكالية المقاومة والمفاوضة والسلطة

منذ البداية تحملت "فتح"، وهي حزب السلطة، مسؤولية تعزّز الطابع العسكري للانتفاضة وتحوّلها إلى مقاومة مسلحة، إلى درجة أنها احتلت من خلال "كتائب الأقصى" المشهد الرئيسي لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً منذ العام الثاني للانتفاضة. لكن دور "فتح" هذا لم يحظ بالاهتمام المناسب في وسائل الإعلام ولدى المحللين، لأسباب أهمها:

أولاً: عزوف "فتح" في البداية عن إعلان مسؤوليتها عن الكثير من عمليات المقاومة، ثم توجهها لاحقاً إلى إعلان عملياتها باسم "كتائب الأقصى" أو "كتائب العودة" أو باسم "التنظيم"، وذلك في محاولة لتجنّب الوضع الحرج المتمثّل بكون ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية المقيّدة باتفاقات أوسلو، هو في الوقت ذاته زعيم "فتح". وكانت "فتح" بموقعها هذا تعبّر عن إدراكها حقيقة الصعوبات والتقييدات

والمسؤوليات التي تقع على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية.

ثانياً: الالتباس الناجم عن محاولة "فتح" إدارة الصراع مع إسرائيل من دون القطع مع عملية التسوية بالنظر إلى وعيها حدود الانتفاضة، التي اعتبرتها وسيلة ضغط لرفع تكلفة الاحتلال ورفع السقف التفاوضي الذي وصلت إليه حكومة براك في حينه. وهذا الوضع دفع "فتح" إلى ممارسة المقاومة المسلحة بوتيرة منخفضة ومحسوبة من الناحية السياسية، وإلى تجنب زج كل قواها في المعركة دفعة واحدة، والحذر من دفع الأمور إلى حافة الهاوية في الصراع ضد إسرائيل، وذلك عبر التركيز على الأهداف الاستيطانية والعسكرية في الأراضي المحتلة.

ثالثاً: أثار عدم تبني قيادة "فتح" رسمياً عمليات المقاومة الشكوك بشأن تبعية منفذي هذه العمليات لحركة "فتح"، وتم التعامل معها على أساس أن ثمة فصلاً بين قيادة هذه الحركة (المساوِمة) وقواعدها (المناضلة)، على قاعدة فهم فحواه أن قيادة حركة "فتح" أقلعت عن دورها النضالي وذهبت إلى التسوية. طبعاً، إن هذا الفهم صعّب على الكثيرين مناقشة الأمور وتحليلها بموضوعية، وخصوصاً أن هؤلاء لم يستوعبوا مغزى رفض القيادة الفلسطينية للإملاءات الإسرائيلية والأميركية في مفاوضات كامب ديفيد 2 (تموز/يوليو 2000)، التي شارك فيها الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون. وما زاد الوضع التباساً إعلان الرئيس عرفات المتكرر التزام التسوية والدعوة إلى وقف إطلاق النار في أوضاع صعبة ومعقدة. والمشكلة هنا تكمن في أن النمط السائد من الوعي السياسي ما زال، على الأغلب، وعياً كلامياً أكثر منه وعياً يتأسس على الواقع والممارسة السياسيين.

رابعاً: ظهور عمليات المقاومة التي انتهجتها "فتح" كأنها جزء من فعاليات الانتفاضة اليومية التي تجري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد الإسرائيليين العسكريين والمستوطنين، بينما أحيطت العمليات الاستشهادية بضجة كبيرة نظراً إلى حجم الخسائر الكبير الذي أحدثته في صفوف الإسرائيليين، وأيضاً بسبب التغطية الإعلامية الواسعة، وأحياناً الموظّفة توظيفاً سلبياً من قبل الإسرائيليين.

فيما بعد، كما هو معروف، انتقلت "فتح" إلى مرحلة إعلان عملياتها عبر "كتائب الأقصى" و"كتائب العودة". ويبدو أن هذا الانتقال حدث استجابة للحاجات التي فرضتها تطورات الانتفاضة، وبضغط من الكوادر الميدانية، وفي إطار رؤية "فتحوية" ترى ضرورة إيجاد هامش بين "فتح" والسلطة، وأيضاً في سياق محاولة "فتح" إعادة الاعتبار لذاتها والحؤول دون استثمار الفصائل الأُخرى لنضالاتها. أمّا تاريخ إعلان إنشاء هذه الكتائب فجاء بعيد اغتيال الشهيد حسين عبيات يوم 9 تشرين

الثاني/نوفمبر 2000، في بداية الشهر الثاني للانتفاضة.

ويسلّط زئيف شيف، المحلل العسكري في "هآرتس"، الأضواء على حقيقة دور "فتح" في الانتفاضة بقوله: "نحو 80٪ حتى 90٪ من العمليات يقوم بها التنظيم، الذي هو الذراع العسكرية لـ (فتح)."[12] أمّا روني شيكد، المحلل السياسي في "معاريف"، فتحدث مبكراً عن هذه الحقيقة بقوله: "منذ بدأت انتفاضة الاستقلال، غدا تنظيم (فتح) حزب الله المناطق: ميليشيا تقوم في النهار بتحريض الشارع الفلسطيني، وفي الليل تنفذ عمليات عصابات ومهمات إرهابية، وخصوصاً إطلاق الرصاص على المستوطنات والمنشآت العسكرية، أو نصب كمائن بالرشاشات أو العبوات الناسفة على الطرقات."[13] ويقول يوآف ليمور: "رام الله هي مدينة القادة. من هنا تصدر الأوامر، وهنا تبدأ كل الشرور. إحدى هذه القيادات هي قيادة القوة 17، وفي السنة الأخيرة شكلت عناصر هذه القوة.. إزعاجاً جدياً لقوات الأمن. فقد نفذوا مئات العمليات، وخصوصاً إطلاق النار على المحاور والطرقات."[14] ويحار أليكس فيشمان في تفسير ظاهرة إعلان "نشطاء (فتح) مسؤوليتهم عن هجمات إرهابية.. هل من الجائز أنه (عرفات) لا يسيطر حتى على رجاله؟ أم أن رجاله ربما جرى إفهامهم أن العمليات الإرهابية مسموح بها في منطقتي (ب) و(ج) ضد المستوطنين والجنود، وأن العمليات على الطرق هي جزء من قواعد لعبة وقف إطلاق النار؟"[15] وبحسب "معاريف" فإن معطيات أجهزة الأمن أشارت إلى أن نحو 80٪ من العمليات نفذتها أوساط مرتبطة بالسلطة الفلسطينية، أو أشخاص عملوا لمصلحتها. وقال مصدر أمني أنه يبرز في العمليات دور القوة 17 والاستخبارات العسكرية وأطر الاستخبارات العامة في قطاع غزة والضفة الغربية وأوساط من جهاز الأمن الوقائي."[16] وتقول صحيفة "هآرتس" إنه "منذ بداية الانتفاضة [حتى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2001] قتل 80 إسرائيلياً (من مجموع 164) في عمليات نفذتها أجهزة الأمن الفلسطينية."[17]

وعلى أية حال فإن الوقائع، التي باتت معروفة، تؤكد أنه طوال فترة الانتفاضة كان ثمة صراع دام ومعقد بين "فتح" والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، حيث شنت إسرائيل حرباً لا هوادة فيها ضد "التنظيم" وضد الأجهزة الأمنية التابعة لـ "فتح" وللسلطة الفلسطينية، وهذا ما يفسر أن "فتح"، التي تحملت أكثر من غيرها مسؤولية الحجم الأكبر من العمليات ضد الإسرائيليين (في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967)، تحملت أيضاً أكثر من غيرها وطأة عمليات الاغتيال الإسرائيلية التي استهدفت عدداً كبيراً من كوادرها، إلى جانب الكوادر والقيادات من الفصائل الأُخرى، حتى أن أول عمليتي اغتيال نفذتهما إسرائيل ضد الناشطين الفلسطينيين استهدفت

اثنين من كوادر "فتح" هما حسين عبيات (9 تشرين الثاني/نوفمبر 2000) ويوسف عواد (16 تشرين الثاني/نوفمبر 2000)، وبعد شهر ونصف شهر اغتالت إسرائيل د. ثابت ثابت (31 كانون الأول/ديسمبر 2000)، واغتالت عاطف عبيات (24 تشرين الأول/أكتوبر 2001)، ثم رائد الكرمي القائد في كتائب الأقصى (14 كانون الثاني/يناير 2002).

إضافة إلى ذلك، فقد سعت إسرائيل لدى الإدارة الأميركية لإدراج "التنظيم" والأذرع العسكرية لحركة "فتح" في قائمة المنظمات الإرهابية غير المشروعة التي أصدرتها هذه الإدارة، بل حتى أن قائمة المطالب التي قدمتها للمبعوث الأميركي الجنرال أنتوني زيني، لدى زيارته الثالثة للمنطقة، تضمنت وقف تمويل السلطة للتنظيم التابع لـ "فتح" باعتباره يقف وراء معظم العمليات.[18] ووصل الأمر إلى درجة أن إسرائيل اتهمت الرئيس ياسر عرفات بأنه يحرض على "العنف" ويقف وراء موجة "الإرهاب" ضدها. كما اتهمته، بعد الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة، بأنه بمثابة "بن لادن" بالنسبة إليها، ووصفت السلطة بأنها بمثابة نظام "طالبان" تجاه إسرائيل.

على العموم، لم يقتصر دور "فتح" في الانتفاضة على توسيع المقاومة المسلحة وتعزيزها فحسب، بل شمل أيضاً محاولة تسييس هذه المقاومة وتوجيهها لخدمة رؤية "فتح" للحل السياسي. وهكذا، استهدفت عمليات "فتح" في البداية المستوطنين والعسكريين (الضباط والمجندين) الإسرائيليين، كما أن الأغلبية العظمى من عمليات المقاومة المسلحة التي قامت بها نُفذت داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة والقطاع انسجاماً مع استراتيجيتها السياسية. ولم تنتهج حركة "فتح" رسمياً خط العمليات الاستشهادية، بسبب التحفظ من هذه العمليات التي تطال على الأغلب المدنيين، وضمنهم أطفال ونساء، وهذا ما يثير اللبس والجدل من الناحيتين الخلقية والسياسية، وإنما انتهجت خط العمليات المباشرة التي ينفذها مقاتلون، وخط وضع العبوات الناسفة في عمليات خاصة ضد الإسرائيليين العاملين في جهاز الاستخبارات وضد ضباط الجيش. وهذه العمليات هي التي ساهمت في تقويض الاستقرار بالنسبة إلى جمهور المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي التي حولت المستعمرات من كونها ذخراً استراتيجياً لإسرائيل إلى عبء سياسي وأمني، وهذا إضافة إلى أنها أربكت الجيش الإسرائيلي؛ ودليل ذلك أن عمليات المقاومة هذه في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967 أدت إلى مصرع 360 إسرائيلياً خلال 23 شهراً من الانتفاضة (من مجموع 610) منهم 160 عسكرياً. وكان لـ "فتح" النصيب الأكبر في هذه العمليات.

لكن حركة "فتح" لم تحافظ على هذه المبادئ، وعلى هذه الوتيرة في نشاطها المسلح، بسبب الغياب القيادي في الحركة، واتسام أنشطتها بالعفوية أو بالفوضى والمزاجية، وبسبب الاجتهادات المتباينة في صفوفها؛ إذ اتجهت الأذرع العسكرية لهذه الحركة، منذ منتصف الشهر الأول من سنة 2002، إلى تصعيد عملياتها المسلحة، كماً ونوعاً، بشكل غير محسوب، حتى إنها كسرت الحظر على العمليات الاستشهادية التي تستهدف الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المغتصبة سنة 1948، إلى درجة أنها نفذت في آذار/مارس 2002 خمس عمليات استشهادية من مجموع 12 عملية نفذت في ذلك الشهر. ولم تكتف "فتح" بذلك، بل أدخلت المرأة على خط العمليات الاستشهادية في بداية سنة 2002، كما تجلى ذلك في العمليات التي نفذتها كل من وفاء إدريس في 27 كانون الثاني/يناير في شارع يافا في القدس، ودارين أبو عيشة في 27 شباط/فبراير قرب حاجز مكابيم، وآيات الأخرس في 29 آذار/مارس في "سوبر سول" في كريات هيوبيل في القدس، وعندليب طقاطقة في 12 نيسان/أبريل في سوق محنيه يهودا في القدس.

وقد حدث هذا التحول في عمليات "فتح" بعد أن رفضت إسرائيل التعامل بإيجابية مع الهدنة التي التزمتها الأذرع العسكرية لـ "فتح" وحماس والجهاد الإسلامي، إذ ظلت إسرائيل تمارس سياسة التدمير والحصار والاغتيالات، وضمن ذلك احتجاز الرئيس عرفات في رام الله. ثم جاءت عملية اغتيال الناشط في "فتح" رائد الكرمي، يوم 14 كانون الثاني/يناير 2002 في طولكرم، التي كانت بمثابة الفاصل بين مرحلتين، إذ جاءت ردة الفعل عليها وعلى الانتهاكات الإسرائيلية المتمثلة بهدم عشرات البيوت في رفح وفي القدس الشرقية، قاسية جداً، وكانت هي التي أطلقت موجة العمليات الكبيرة منذ ذلك الوقت حتى الآن. يقول أليكس فيشمان: "تصفية رائد الكرمي تمخضت عن موجة (عمليات فدائية) تجددت مع قرار الحكومة بمواصلة حبس عرفات. التنظيم وحده نفّذ منذ أواسط كانون الثاني/يناير ما لا يقل عن تسع عمليات من هذا القبيل."[19] ويؤكد زئيف شيف ذلك بقوله: "بدأ التصعيد الحالي مع اغتيال نشيط (فتح) رائد الكرمي في 14 كانون الثاني/يناير. وغداة هذا اليوم ارتفعت وتيرة العمليات.. من ناحية إسرائيل التصعيد يتمثل أولاً بعدد الخسائر منذ ذلك الحين (أي في غضون ثلاثة أيام) 23 قتيلاً منهم 6 جنود، ونحو 250 جريحاً."[20]

وكما هو معروف، ازدادت حدة التصعيد في الأسبوع الأول من آذار/مارس. وبحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ففي هذا الأسبوع "وقع العدد الأكثر من القتلى الإسرائيليين، منذ بداية الانتفاضة: حيث قتل 30 إسرائيلياً، بينهم 12 شخصاً من

رجال الأمن.. ومن هؤلاء قتل 29 شخصاً جراء عمليات كتائب (شهداء الأقصى) الذراع العسكرية لـــ (فتح)."[21] وفي يومي 2 و3 آذار/مارس سقط نتيجة عمليات كتائب الأقصى في القدس الغربية وحاجز عوفرا 21 قتيلاً إسرائيلياً.[22] وبحسب المعطيات الإسرائيلية، فقد لقي 51 إسرائيلياً مصرعهم على يد كتائب "فتح" خلال هذه السنة (الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2002)، في مقابل 10 إسرائيليين على يد حركة حماس.[23]

وبغض النظر عن مدى اتساق هذا التحول نحو العمليات الاستشهادية مع الاستراتيجيا السياسية لـــ "فتح"، وما إذا كان متفقاً عليه أو أنه جاء نتيجة اجتهادات فردية أو محلية، فإن هذا التحول لم يعبّر عن تغيّر في الاستراتيجيا الكفاحية لـــ "فتح"، المتمثلة باستهداف الإسرائيليين في الأراضي المحتلة، بقدر ما ظهر أنه ردة فعل على تجاوز إسرائيل الخطوط الحمر بمعاودة احتلال مناطق السلطة ومحاصرة رئيسها، وربما كان الهدف منه إيصال رسالة إلى الإسرائيليين فحواها أن التزام قواعد الصراع لا يمكن أن يكون مقبولاً لدى طرف من دون الطرف الآخر في إطار لعبة الإخضاع المتبادلة. وطبعاً، يمكن أن يفهم من هذا التحول أيضاً أن حركة "فتح" بدلاً من أن تفرض استراتيجيتها، خضعت هي لاستراتيجيا مختلفة، الأمر الذي زاد في الالتباس في الساحة الفلسطينية بشأن هذا الموضوع.

على كل، شكّل انخراط حركة "فتح" في العمل المسلح إشكاليات كبيرة للقيادة الفلسطينية وللرئيس ياسر عرفات شخصياً، كونه رئيساً للسلطة وزعيماً لحركة "فتح". كما أن هذا الأمر أضعف، على الصعيد الدولي، صدقية توجه عرفات نحو المفاوضات والتسوية، وخدم مساعي إسرائيل لتقويض مؤسسات السلطة واستهداف رئيسها وعزله. لكن، في المقابل، ساهم انخراط هذه الحركة في تعزيز دورها وإعادة الاعتبار لها كحركة تقود العمل الوطني الفلسطيني، كما ساهم في تحقيق التوازن بين التيارين الوطني والإسلامي في الساحة الفلسطينية.

ربما كان يمكن لمشاركة "فتح" أن تكون أكثر فائدة من حيث جدواها السياسية لو أنها تخلصت من العفوية والتشتت في جهدها وتمسكت بتعزيز نهج المقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، وخصوصاً لو كان ثمة مجال لهامش يتيح نشوء قيادة ميدانية مستقلة تحيّد السلطة وقيادتها عن تبعات عملها الميداني المقاوم. لكن إشكالية "فتح" هذه هي الإشكالية الأساسية للانتفاضة والمقاومة التي افتقرت في هذه المرحلة التاريخية إلى القيادة بمعناها الاستراتيجي.

حماس وإشكالية العمليات الاستشهادية

تجلت الإشكالية الثانية للانتفاضة/المقاومة في بروز العمليات الاستشهادية ضد الإسرائيليين في مناطق 48، والتي اتخذتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي شكلاً وحيداً، تقريباً، لمقاومتهما المسلحة للاحتلال. واللافت هنا أن هاتين الحركتين لم تهتما بتعزيز عمليات المقاومة المسلحة في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، لا بالدرجة نفسها ولا بتنويع طابع العمليات من خلال توجيه بعضها لاستهداف البنى التحتية أو المنشآت الإسرائيلية التي تمس الإسرائيليين في مناطق 48.

وفي الواقع، كان الفلسطينيون منذ اندلاع الانتفاضة بأمس حاجة إلى استراتيجيا سياسية موحدة، تعزز التعاطف معهم (دولياً وعربياً وحتى إسرائيلياً)، وتقرّبهم من أهدافهم، وتمكّنهم بصورة خاصة من صوغ استراتيجيا نضالية مشتركة تساهم في توحيد إمكاناتهم وتنظيم طاقتهم. لكن الخلاف بشأن عملية التسوية صعّب على الأطراف الفاعلة الالتقاء على حد أدنى سياسي يتمثل بدحر الاحتلال من الضفة والقطاع، ولا سيما أن الانتفاضة اندلعت في هذا الحيّز الجغرافي والبشري، وهو ما انعكس سلباً على كفاح الفلسطينيين، وأظهره كأنه من دون جدوى أو كأنه غاية في ذاته، في ظل التضارب في الخطابات السياسية والخلاف في أشكال المقاومة، التي جسّدت الفوضى وغياب القيادة الاستراتيجية في الساحة الفلسطينية.

ونتيجة ذلك شهدت الساحة الفلسطينية، طوال فترة الانتفاضة/المقاومة، تجاذباً نشيطاً بين استراتيجيتين للمقاومة المسلحة: أولاهما تمثلت بتركيز المقاومة ضد الوجود الإسرائيلي العسكري والاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، جسّدتها الأذرع العسكرية لحركة "فتح" خاصة، والجبهتين الشعبية والديمقراطية؛ والثانية تمثلت بالعمليات الاستشهادية في ما وراء الخط الأخضر، وجسدتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، اللتان استهدفتا، كما هو معروف، مقاهي ومطاعم وملاهي وحافلات عامة.

وقد ازداد هذا التجاذب على خلفية أحداث أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأميركية، وتداعياتها المتمثلة بالحرب ضد الإرهاب؛ إذ بذلت قيادات "فتح" نشاطاً ملحوظاً، بوسائل الحوار السياسي، لإقناع قيادتي حماس والجهاد بتركيز الجهود على استهداف الوجود الإسرائيلي في الضفة والقطاع. ومارست السلطة، بدورها، ضغوطاً متعددة على قيادة هاتين الحركتين في هذا الاتجاه، كما أن الكثيرين من الشخصيات الوطنية العاملة في الحقلين السياسي والثقافي رفعوا أصواتهم

مطالبين بوقف العمليات الاستشهادية بسبب الضرر الذي تلحقه بصورة الكفاح الفلسطيني – وضمن هذه الشخصيات، مثلاً: حيدر عبد الشافي، وحنان عشراوي، وإدوارد سعيد، وعزمي بشارة – لكن قيادتي هاتين الحركتين لم تستجيبا لهذه الحوارات بسبب خلفيتيهما الأيديولوجيتين ومعارضتهما لعملية التسوية، وبسبب التجاذبات الإقليمية المؤثّرة فيهما.

والحقيقة أن قيادة السلطة، في فترة ما قبل أحداث أيلول/سبتمبر، لم تبذل جهوداً كافية لإقناع هاتين الحركتين بتركيز أنشطتهما على الضفة والقطاع بسبب ترددها في قيادة الانتفاضة وتخوّفها من الظهور بمظهر الموجه لها، من جهة، ومراهنتها على توظيف العمليات الاستشهادية في الضغط على الإسرائيليين من جهة أُخرى.

لكن تداعيات الحرب ضد الإرهاب، وتبعاتها على الساحة الفلسطينية، وخصوصاً في ضوء التوظيفات الإسرائيلية لها، دفعت قيادة السلطة إلى التحرك بصورة جدية لمراجعة أشكال المقاومة المسلحة، وخصوصاً لوضع حد للعمليات الاستشهادية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين داخل الخط الأخضر. إلاّ إن هذا الأمر لم ينجح، إذ تابعت حركتا حماس والجهاد عملياتهما إلى أن حدثت سلسلة التفجيرات في حيفا والقدس الغربية (1 كانون الأول/ديسمبر 2001)، وحينها فقط شعرت قيادة السلطة بأنها محشورة وأن عليها أن تكون أكثر حزماً في التعامل مع هذه الظاهرة، ولا سيما بعد التحذيرات والضغوط العربية والدولية بهذا الخصوص.

وبدا، آنذاك، أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي اقتنعتا بضرورة تهدئة الأوضاع، إذ أصدرتا بياناً، يوم 10 كانون الأول/ديسمبر 2001، مع "كتائب الأقصى" التابعة لـ "فتح"، تم فيه إعلان وقف العمليات الاستشهادية، أعقبه الرئيس عرفات بإعلان وقف إطلاق النار يوم 16 كانون الأول/ديسمبر 2001. لكن هذه الخطوات حدثت، على ما ظهر فيما بعد، بعد فوات الأوان، إذ كان شارون قد حسم أمره بشأن اجتياح المناطق الفلسطينية ومحاصرة عرفات في رام الله وشن حرب تدميرية ضد مؤسسات السلطة والبنى التحتية الفلسطينية.

على العموم، التزم الفلسطينيون من طرفهم هذا الإعلان قرابة شهر كامل، استمرت إسرائيل خلاله في ممارسة سياسة اقتحام المدن والمخيمات الفلسطينية، والإمعان في أعمال التدمير والقتل والاعتقال فيها. وكان معلوماً أن سياسة شارون الاستفزازية تستهدف استدراج الفلسطينيين إلى المواجهة العسكرية، من ناحية، لكن من ناحية أُخرى يبدو أن قناعة الفلسطينيين بوقف العمليات التفجيرية لم تكن كاملة أو ناضجة، إذ سرعان ما تم التراجع عن البيان السابق بمبادرة، هذه المرة، من "كتائب الأقصى"

التي شنت هجوماً استهدف قاعة للأفراح في مستعمرة حديراه رداً على اغتيال الجيش الإسرائيلي لقائدها رائد الكرمي في 14 كانون الثاني/يناير 2002. وبعد ذلك دخل الصراع بين الطرفين حلقة صراع دامٍ (لم تنته تداعياتها بعد) إلى أن جاءت عملية نتانيا، يوم 27 آذار/مارس 2002، التي نفذتها الذراع العسكرية لحركة حماس، واتخذتها إسرائيل ذريعة لتنفيذ عملية "السور الواقي".

طبعاً، لا نقصد بهذا الاستنتاج الإيحاء بأن سياسات شارون هي مجرد ردة فعل على العمليات الاستشهادية، لكننا نقصد هنا أن هذه العمليات سهلت على شارون تنفيذ مخططاته المعروفة مسبقاً ضد الفلسطينيين. فبعد عملية ملهى الدلافين في تل أبيب (1 حزيران/يونيو 2001) قامت إسرائيل باقتحام مناطق السلطة، وعلى خلفيتها تم صوغ خطة "تينيت" المعروفة. وبعد عملية مطعم سبارو في القدس الغربية (7 آب/أغسطس 2001) تم إغلاق بيت الشرق وأُخرج المسجد الأقصى والقدس الشرقية من خريطة الانتفاضة بسبب إجراءات الحصار المحكم التي اتخذها الجيش الإسرائيلي. وقد تفاقم الأمر بعد عمليتي حيفا والقدس (1 و2 كانون الأول/ديسمبر 2001)، إذ تعاملت إدارة البيت الأبيض مع المقاومة الفلسطينية وقتها باعتبارها جزءاً من بنية الإرهاب، وأطلقت يد شارون في استباحة المناطق الفلسطينية وإعادة احتلالها، ومنع الرئيس عرفات من مغادرة رام الله، وتم عزله في مقره. وبعد عملية نتانيا في 27 آذار/مارس 2002 جاءت عملية "السور الواقي"، وبعدها "الطريق الحازم"، مع كل التداعيات الأمنية والسياسية والاجتماعية الناجمة عنهما.

ليس المقصود هنا خوض نقاش بشأن المبادئ الخلقية التي تؤيد العمليات الاستشهادية أو تعارضها، وليس المقصود استصدار "الفتاوى" التي تشجع عليها أو التي تدينها، لأنه سيبقى ثمة خلاف في الاجتهاد بشأنها، وإنما المقصود هنا التركيز على مناقشة الجدوى السياسية لهذه العمليات، أي مدى نجاحها في خدمة الفلسطينيين أو الإضرار بهم. كذلك لا يتعلق النقاش هنا بالحق في المقاومة أو عدمه، فمقاومة الاحتلال عمل مشروع، مبدئياً، لكن الأهم من ذلك معرفة استخدام هذا الحق وتوظيفه جيداً في خدمة هدف إزالة الاحتلال.

في هذا الإطار يجب الاعتراف، بدايةً، بأن هذه العمليات ساهمت في تقويض أمن الإسرائيليين ورفعت تكلفة الاحتلال من الناحيتين الاقتصادية والبشرية، لكن تكلفتها الفلسطينية كانت أيضاً فادحة من الناحيتين البشرية والاقتصادية، إضافة إلى الناحية السياسية؛ إذ استطاعت إسرائيل، بذريعة العمليات الاستشهادية، توجيه ضربات موجعة قوضت الشبكة الواسعة من القيادات الميدانية الفلسطينية، وألحقت

ضرراً هائلاً في البنى التحتية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، ودمرت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

أمّا من الناحية السياسية فكان للعمليات الاستشهادية نتائج سلبية:

أولاً: على الصعيد الدولي أضرت بشرعية المقاومة الفلسطينية المسلحة حتى في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، إذ لم يعد الرأي العام الغربي يميّز بين العمليات التي تقع داخل الخط الأخضر وبين تلك التي تقع في الضفة والقطاع المحتلين. وبينما كان ثمة قبول دولي بعمليات المقاومة ضد الاحتلال، شوّشت العمليات الاستشهادية على هذا القبول، وصعّبت تفهم الرأي العام الدولي لأهداف الانتفاضة وعدالة قضيتها.

من ناحية أُخرى، نجحت إسرائيل على الصعيد الدولي، عبر ديناميتها السياسية وآلتها الإعلامية، في استغلال هذه العمليات لوصم عمليات المقاومة بالإرهاب، بغرض تشويهها وتقويض شرعيتها، كما نجحت في إظهار الصراع مع الفلسطينيين كأنه صراع بين طرفين مسلحين ومتكافئين! ووصل الأمر إلى درجة أن إسرائيل استطاعت عكس الصورة واضعة نفسها في موقع الضحية، في حين ظهّرت صورة الشعب الفلسطيني بوضعية المعتدي!

وقد تمكنت إسرائيل عبر هذه التوظيفات من تغطية ممارساتها الإرهابية والتدميرية ضد الفلسطينيين، إضافة إلى أنها بررت، بمقولة الدفاع عن النفس، استمرار احتلالها لأراضيهم ومحاولتها شطب كيانهم الوطني، والتنصل من عملية التسوية برمتها، بحجة أنه لا يوجد شريك فلسطيني، ومدعية أن هدف الفلسطينيين لا يقتصر على التخلص من الاحتلال، بل يستهدف أيضاً زعزعة أمن إسرائيل والقضاء عليها.

ومشكلة الفلسطينيين هنا أن أحداث أيلول/سبتمبر أعطت إسرائيل سلاحاً جديداً تمثّل بوضع حربها ضد الفلسطينيين في سياق الحرب الأميركية والدولية ضد الإرهاب، مستفيدة من المناخات الهستيرية لهذه الحرب للإمعان في تدمير المجتمع الفلسطيني مادياً ومعنوياً وعزل قيادته والقضاء على كيانه الناشئ، باعتباره كياناً إرهابياً أو داعماً للإرهاب، في وقت لم يجر الفلسطينيون أية مراجعة لأبعاد هذا الحدث للنظر في تأثيراته الخطرة والعميقة في قضيتهم وفي النظام السياسي العربي.

ثانياً: على الصعيد الإسرائيلي ساهمت هذه العمليات، بمعنى ما، في ترويج رؤية شارون بشأن الطابع الوجودي للصراع مع الفلسطينيين، الأمر الذي نمّى نزعة التمحور على الذات والدفاع عن النفس في المجتمع الإسرائيلي. وقد أدى ذلك إلى التوحد خلف حكومة شارون المتطرفة، وتأكل معسكر السلام، وهي كلها تطورات لم تكن في مصلحة الفلسطينيين، كما لم تخدم استراتيجيا تعميق التناقضات في جبهة

العدو لإضعافها.

ففي حين استطاعت عمليات المقاومة في الضفة والقطاع أن ترفع تكلفة الاحتلال بالنسبة إلى المجتمع الإسرائيلي وأن تزيد في نسبة المطالبين بتفكيك المستعمرات والخروج من الأراضي المحتلة للتخلص من الطابع الاستعماري لإسرائيل، أضعفت العمليات الاستشهادية هذا المسار ووحّدت المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من التأثير الكبير لهذه العمليات في إسرائيل (أمنياً واقتصادياً)، وذلك في مواجهة الفلسطينيين، الذين بدوا في خطابهم السياسي وعملياتهم الاستشهادية كأنهم لا يرضون بأقل من تدمير الكيان الصهيوني. لقد أحدثت عمليات المقاومة في الضفة والقطاع شرخاً بين الإسرائيليين، دفع قادة المستوطنين إلى اتهام حكومتهم بأنها تفرق بين دم ودم، وأنها ترد بصورة عنيفة وسريعة على العمليات التي تنفّذ في أراضي 48 بينما ردات فعلها على العمليات ضد المستوطنين والعسكريين في الأراضي المحتلة عادية (!) ودفع ذلك قادة اليسار الإسرائيلي، في المقابل، إلى اتهام المستوطنين، باعتبارهم أقلية، بأنهم يقودون الدولة والأغلبية إلى المهالك. لكن العمليات الاستشهادية أوقفت هذا الجدل وصعّبت وصوله إلى نهاياته في وحدة الدم الإسرائيلي.

ثالثاً: على الصعيد الفلسطيني، من الواضح بعد هذه التجربة أن الفلسطينيين، وعلى الرغم من صمودهم وبطولاتهم، افتقدوا العمل الكفاحي بمعناه المنظم والمدروس والهادف، وأن عملياتهم لم تكن مرتبطة باستراتيجيا سياسية واضحة، وأنهم دخلوا في مواجهات، عبر العمليات الاستشهادية، كانت أكبر من قدرتهم على تحمل تبعاتها. وبمعنى آخر فقد استُدرج الفلسطينيون إلى ميدان الصراع العسكري الذي تتفوق فيه إسرائيل، وهو ما ساهم في إبعاد الانتفاضة عن عمقها الشعبي. وقد زاد في هذا المأزق تلاحق العمليات الاستشهادية التي رفعت تكلفة الانتفاضة على الجماهير الفلسطينية بسبب ردات الفعل الإسرائيلية القاسية والمدمرة على هذه العمليات. وقد ساهم هذا التوتير غير المحسوب وغير المنظم في زج قوى الانتفاضة في مواجهات قصرت من طول نفسها في صراع يفترض أنه طويل ومعقد ومضن.

ومشكلة هذا النوع من العمليات أيضاً أنها لم تكن تنضوي في إطار استراتيجيا سياسية واقعية، كما لم يكن ثمة إجماع عليها في الساحة الفلسطينية، هذا إضافة إلى أنه لم يجر تنظيم هذه العمليات وفق خطة معينة تتناسب مع الأوضاع السياسية، ولم يتم انتقاء أهدافها بعناية. وبصورة أكثر تحديداً فإنه حتى في عمليات المقاومة لا يقاس النجاح بمدى الخسائر البشرية في الطرف الآخر، فقط، بل يقاس أيضاً بقدرة المقاومة على الاستمرار وتنظيمها لطاقاتها وطول نفسها والتوازن بين قدرتها على

الفعل وتحمّل ردة الفعل، والتكامل بين المقاومة والعمل السياسي.

وما يجب لفت الانتباه إليه أيضاً هو أن العمليات الاستشهادية أضرت، بصورة غير مقصودة أو مباشرة، باستراتيجية المقاومة في الضفة والقطاع بسبب انعدام التمييز بينهما، وخصوصاً بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، إذ باتت عمليات المقاومة ضد الاحتلال، بدورها، أعمالاً إرهابية وغير مشروعة من وجهة النظر الأميركية. كما أن هذه العمليات ساهمت في التغطية على النجاحات التي حققها المقاومون الفلسطينيون في الضفة والقطاع في العمليات التي اعتمدت على إطلاق الرصاص على المستوطنين أو العسكريين والاشتباك معهم، أو زرع عبوات ناسفة في المواقع العسكرية والمستعمرات أو في الطرق الموصلة إليهما، وذلك على الرغم من الأثر الكبير لهذه العمليات، وعلى الرغم من أنها أوقعت بالإسرائيليين، وخصوصاً المجندين منهم، خسائر أكبر كثيراً من تلك التي أوقعتها بهم العمليات الاستشهادية؛ إذ حظيت العمليات الاستشهادية بكل الاهتمام نظراً إلى الأثر الذي تحدثه من حيث الخسائر البشرية، وإلى تداعياتها السياسية والإعلامية، وذلك على حساب عمليات المقاومة اليومية، التي لم تحظ بحيز مناسب من التحليل والدراسة.

ودليل ذلك أنه بين 164 إسرائيلياً لقوا مصرعهم، خلال العام الأول من الانتفاضة، ثمة 59 فقط سقطوا نتيجة 12 عملية استشهادية في مقابل 105 سقطوا نتيجة مئات من عمليات المقاومة المتفرقة. أمّا في محصلة 23 شهراً من الانتفاضة (حتى نهاية آب/أغسطس 2002)، فقد وصل عدد الإسرائيليين الذين لقوا مصرعهم نتيجة عمليات المقاومة إلى 610 قتلى (راجع الجدول المرفق)، ضمنهم 250، فقط، لقوا مصرعهم في عمليات استشهادية، الأمر الذي يعني أن 360 إسرائيلياً لقوا مصرعهم نتيجة عمليات المقاومة في الضفة والقطاع، منهم 23 جندياً، من مجموع 183 جندياً قتل خلال 23 شهراً من الانتفاضة والمقاومة، وهذا ما يعكس نجاحاً للمقاومين الفلسطينيين الذين نفذوا آلاف العمليات في أوضاع صعبة وغير متكافئة.

على العموم، ثمة ضرورة لخلق حالة من الجدل وتبادل الرأي في الساحة الفلسطينية لتقويم جدوى العمليات الاستشهادية في إطار المراجعة النقدية الضرورية لأشكال العمل الفلسطيني. وكانت حركة حماس، ذاتها، عبّرت مراراً عن استعدادها لمثل هذه المراجعة، بإعلانها أكثر من مرة استعدادها لعقد هدنة مع إسرائيل، وإعلان زعيمها الشيخ أحمد ياسين استعداد الحركة لوقف العمليات الاستشهادية في حال توقفت إسرائيل عن استهداف المدنيين. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2001، وافق الجناح العسكري لحركتي حماس والجهاد (مع كتائب الأقصى)، كما قدمنا، على وقف

موقت ومشـــروط لهذه العمليات، وأعرب الكثيرون من قادة حماس، في أكثر من مرة، وخصوصاً قبيل اغتيال صلاح شهادة، أحد قادة حماس (22 تموز/يوليو 2002)، عن تفهمهم للظروف الصـــعبة التي يخضـــع لها الوضـــع الفلســـطيني والتي تفترض وقف العمليات الاستشـهادية، الأمر الذي يؤكد أن الجدل بشـأن هذا الموضـوع يدور حتى في إطار هاتين الحركتين، كما يعني ذلك أن ثمة استعداداً مبدئياً لمناقشة هذه القضية.

ويُخشـــى، بعد أن حدث ما حدث، أن يكون النقاش الفلســـطيني بشـــأن موضـــوع عسكرة الانتفاضة، وخصوصاً بشأن جدوى العمليات الاستشهادية، جاء متأخراً جداً، بل يخشى أنه جاء بعد فوات الأوان؛ إذ كان يفترض بالفلسطينيين حسم هذه المسألة منذ البداية، ولا سـيما أنهم يواجهون عدواً يتمتع بمسـتوى عال في التنظيم والتخطيط والإدارة، وهذا يعني أن مقاومته لا تتم بعقلية قبلية أو ثأرية أو مزاجية. فالمقاومة وســيلة لتحقيق هدف معين، بمعنى أنها ليســت غاية في ذاتها، وبذلك فهي يجب أن تخضع لمراجعة ونقد مستمرين، وهذا ما يجب أن يركز الفلسطينيون عليه في صوغهم لاستراتيجيتهم السياسية والكفاحية المشتركة.

وفضـلاً عن كل ما تقدم، فإن الفلسـطينيين لا يسـتطيعون في مواجهات عسـكرية بحتة أن يلحقوا أذى بالإسـرائيليين بالقدر الذي يلحقه هؤلاء بهم، سـواء في الخسـائر البشـرية والاقتصـادية أو في البنى التحتية والخدماتية، وخصـوصـاً أن الفلسـطينيين معنيون بخوض المعركة على جبهتين: الأولى في مواجهة إســرائيل، والثانية في بناء كيـانهم الوطني. ومعلوم أن إســرائيـل تحرص كثيراً على اســتنزاف قـدرات البنـاء الفلسطينية في ظل معركة عسكرية، وهو ما جرى.

ملاحظات ختامية

أخيراً، ليس ثمة شك في حق الفلسطينيين في اعتماد المقاومة المسلحة للتحرر من الاحتلال، لكن المسـائل لا تناقش على هذا النحو فقط، لأن الحق والشـرعية والعدالة لا تعني تحقيق النجاحات أو الأهداف المرجوة.

على ذلك، فإن الفلســطينيين معنيون بخوض المقاومة المســلحة انطلاقاً من عدة مفاهيم، منها: أولاً، إن الكفاح المســلح وحده لا يســتطيع أن يحقق أهدافهم، وأن هذا العمل ليس غاية في ذاته، وأنه يجب أن يقترن بخطة سياسية مسؤولة تقود إلى نتائج ملموسـة؛ ثانياً، تفويت الفرصـة على إسـرائيل التي تريد إظهار الانتفاضـة باعتبارها عملاً مسلحاً يستهدف المدنيين لتغطية ممارساتها الإرهابية ضد الفلسطينيين؛ ثالثاً،

عدم الانجرار إلى الفخ الذي تنصبه إسرائيل بجر الانتفاضة إلى الميدان العسكري، فهذا الوضع يحرر إسرائيل من القيود الدولية ويزيد في تكلفة الانتفاضة على الجماهير الفلسطينية؛ رابعاً، إدراك حقيقة أن الأوضاع على الصعيدين الدولي والعربي لا تسمح بترف طرح الشعارات، مهما تكن نبيلة أو محقة، لأن هذه الأوضاع لا تكاد تعترف بشرعية الكفاح لدحر الاحتلال؛ خامساً، الاعتراف بأن الانتفاضة هي في الأصل حالة فعل في الحدود الجغرافية والبشرية للضفة والقطاع، وأنها بأهدافها السياسية محكومة بهذه الحدود، ولذلك لا تستطيع وحدها حمل عبء إيجاد حلول لمجمل قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي؛ سادساً، ضرورة الترابط بين العمل السياسي والعمل الكفاحي، وخصوصاً أن الفلسطينيين معنيون بإدراك حدود قدراتهم. وإذا كانوا يملكون، وحدهم، إمكان زعزعة استقرار إسرائيل من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، فإن هزيمتها تحتاج إلى معطيات وضغوط دولية وعربية غير متوفرة الآن.

ويستنتج من ذلك أن القيادة الفلسطينية (سواء في السلطة أو في المعارضة) يجب أن تكون حريصة على تفويت الاستهدافات الإسرائيلية بترشيد كفاح الشعب الفلسطيني وقيادته نحو هدفه بأصوب وأفضل ما يمكن، وهو ما يفترض منها قيادة الشارع لا الانقياد لغرائزه وعواطفه، وهذا هو جوهر العمل القيادي والسياسي الذي يرتبط بموازين القوى والتفاعلات السياسية. وهذا يفترض، أيضاً، عدم التفريط في طاقات الشعب الفلسطيني بالزج بها مرة واحدة في معركة حاسمة، غير متكافئة وغير محسوبة سياسياً، لأن إطالة أمد الصراع وتنويع أشكاله هما اللذان يمكنان الفلسطينيين من كسب الجولات بالنقاط، وفي أوضاع هي أكثر مؤاتاة بالنسبة إليهم. وما يجب أن يدركه الفلسطينيون أنهم خلال الفترة الماضية ربما استُدرجوا، وإن بصورة غير مباشرة، إلى مواقع زادتهم غربة عن الواقع وهدرت طاقاتهم وضيعتهم في رياح السياسة الدولية والعربية غير المؤاتية.

وفي الأساس فإن الفلسطينيين، بعد هذه التجربة المريرة، معنيون بتحديد ما الذي يريدونه، لأنفسهم أولاً ثم للإسرائيليين وللعالم. فإذا كانوا يريدون حلاً على شكل دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، أو دولة ثنائية القومية، أو اتحاد كونفدرالي، أو دولة ديمقراطية علمانية، فإنهم معنيون أيضاً بمعرفة الوسائل السياسية والكفاحية التي تتناسب مع الحل الذي يريدونه. فمن غير المنطقي، مثلاً، التحدث عن حلول كهذه في وقت يجري تقديس العمليات الاستشهادية، كشكل أحادي للكفاح، وهي التي تعطي انطباعاً بأن الاشتباك الدائر هو حرب دينية ووجودية وإفنائية.

أمّا إذا كان ثمة إجماع على أن المسألة تتعلق بتحرير فلسطين، بالمعنى التقليدي،

فحينها يجب الإعداد لهذا الأمر عدته، وتوضيح هذا الأمر بلغة سياسية غير لغة الشعارات والعواطف، وتحديد إمكان ذلك من الناحيتين الموضوعية والذاتية. إذ لطالما أدهشتنا العبارات التلفزية الاستعراضية التي كررها الكثيرون من "القادة" الفلسطينيين الذين تباروا في توعد إسرائيل وشارون بعبارات من طراز: سنلقنهم درساً لن ينسوه، وسنزلزل الأرض تحت أقدامهم، وسنواصل العمليات حتى يرحل اليهود عن أرضنا، هذا غير الحديث عن صواريخ القسام 1 و2 وتوازن الرعب! والواقع أن من يسمع هذه العبارات قد يذهب به الظن إلى أن الفلسطينيين باتوا قاب قوسين أو أدنى من دق رقبة إسرائيل!

والمقصود بذلك أن الشعب الفلسطيني معني بتوضيح نفسه كضحية، لفضح جوهر الاستعمار العنصري الصهيوني، وهو مطالب أيضاً بالتمسك باستراتيجية الضعيف للاقتصاد في قواه وتحييد نقاط قوة العدو وتشتيتها واللعب على تناقضاتها الداخلية. وهو في كل هذا وذاك معني، أيضاً، بإنتاج خطاب سياسي حضاري لا يتمثّل عناصر الحقد والعدوانية والعنصرية في خطاب عدوه.

الخسائر البشرية الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى
في الفترة من ٢٠٠٠/٩/٢٩ إلى ٢٠٠٢/٨/٣١

الخسائر البشرية	جنود	مدنيون	الإجمالي
قتلى	١٨٣	٤٢٧	٦١٠
جرحى	١٢٩٦	٣٢٠٢	٤٤٩٨

جدول يوضح عدد القتلى الإسرائيليين بحسب نوعية الإصابة
في الفترة من ٢٠٠٠/٩/٢٩ إلى ٢٠٠٢/٨/٣١

نوع الإصابة	جنود	مدنيون	الإجمالي
حجارة	٠	٢	٢
طعن	٠	٥	٥
دهس	٧	١	٨
قتل	٢	١٣	١٥
إطلاق نار	٦١	٦٥	١٢٦
إطلاق نار من السيارات	٩	٢٧	٣٦
إطلاق نار على السيارات من كمائن	٨	٤٩	٥٧
إطلاق نار على بلدات وقرى	٣	٧	١٠
إطلاق نار على منشآت عسكرية	٢٢	٠	٢٢
تفجيرات	٢٨	٢٣	٥١
عمليات استشهادية	٢٣	٢٢٧	٢٥٠
سيارات مفخخة	١٦	٨	٢٤
قذائف هاون	١	٠	١
أخرى	٣	٠	٣
المجموع	١٨٣	٤٢٧	٦١٠

المصدر: موقع انتفاضة الأقصى، التابع للهيئة العامة للاستعلامات (السلطة الوطنية الفلسطينية)، في الإنترنت:
www.pnic.gov.ps/arabic/quds/quds_list.html

المصادر

(1) موقع انتفاضة الأقصى، التابع للهيئة العامة للاستعلامات (السلطة الوطنية الفلسطينية)، في الإنترنت:
www.pnic.gov.ps/arabic/quds/quds_list.html
(2) عملية استشهادية في نتانيا نفذت يوم 4 آذار/مارس، وقتل فيها ثلاثة إسرائيليين.
(3) موقع انتفاضة الأقصى، مصدر سبق ذكره.
(4) فضل شرورو، "بالأرقام هذه هي المؤشرات والدلالات"، "السفير"، 4/1/1993، نقلاً عن مصادر إذاعة القدس.
(5) "هاتسوفيه"، 24/9/2001.
(6) لقي 177 من الإسرائيليين مصرعهم خلال عام من الانتفاضة، بحسب المصادر الإسرائيلية ("معاريف"، 28/9/2001). وهذا الرقم يتضمن 13 شهيداً فلسطينياً يحملون الجنسية الإسرائيلية سقطوا في المواجهات مع القوى الأمنية الإسرائيلية في الأسابيع الأولى للانتفاضة. ويبقى أن عدد القتلى الإسرائيليين هو 164 قتيلاً من المستوطنين والمجندين، وهذا الرقم قريب جداً من التقديرات الفلسطينية التي تقدر القتلى من الإسرائيليين بين 169 و182 قتيلاً.
(7) موقع انتفاضة الأقصى، مصدر سبق ذكره.
(8) "معاريف"، 31/7/2002.
(9) نداف شرغاي، "مقياس الدماء"، "هآرتس"، 15/9/2002.
(10) بحسب تقرير نشره مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للانتفاضة، فإنه خلال أعوام الانتفاضة الستة لقي 383 إسرائيلياً من العسكريين والمستوطنين مصرعهم على أيدي الفلسطينيين. أنظر: "الانتفاضة حقائق ومعطيات مركز المعلومات الفلسطيني"، موقع السلطة الوطنية الفلسطينية في الإنترنت.
(11) أليكس فيشمان، "كم عدد شهداء جيش الدفاع الإسرائيلي في حرب لبنان؟"، "يديعوت أحرونوت"، الملحق الأسبوعي، 14/4/2000. يعرض فيشمان التضارب في عدد القتلى من الجنود الإسرائيليين في لبنان، ويقول: "عدد شهداء جيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان منذ بداية عملية سلامة الجليل هو 887، بينهم 727 قتيلاً بسبب النشاط التخريبي المعادي، و55 في حوادث عمليات، و46 بسبب انهيار المبنى في كارثة صور الثانية، و39 في حوادث طرق، و18 في حوادث سلاح، وقتيلان في حوادث تدريب.
(12) "هآرتس"، 30/11/2001.
(13) "معاريف"، 26/10/2001.
(14) "يديعوت أحرونوت"، 24/10/2001.
(15) المصدر نفسه.
(16) "معاريف"، 8/1/2001.
(17) "هآرتس"، 24/10/2001.
(18) المصدر نفسه، 17/3/2002.
(19) "يديعوت أحرونوت"، 1/3/2002.
(20) "هآرتس"، 17/2/2002.
(21) "يديعوت أحرونوت"، 6/3/2002.
(22) "هآرتس"، 4/3/2002.
(23) حلمي موسى، "السفير"، 4/3/2002.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf